

رئيس مجلس بنك الجزيرة: الاندماجات الحالية بين المصارف لن ينتج عنها احتكار بسبب دخول بنوك جديدة

كد مصر في أن الاندماج بين البنوك السعودية ستؤثر في تقليص عدد الوظائف التقليدية، لكنها ستخلق وظائف جديدة بمعايير جديدة تركز على التخصص، مشيراً إلى أن البنوك لن تجبر موظفين لديها على ترك العمل، ولكن يمكن أن تقوم بإعادة نشر هؤلاء بحسب الحاجة، فيما قد تقلص القبول في بعض الوظائف التقليدية، مشيراً في الوقت نفسه، إلى أن البنوك لن تستغني عن الفروع النسائية تبعاً للتطورات، حيث لا تزال الفروع النسائية تحظى بحضور واسع رغم أن بعض السيدات يراجعن فروع الرجال.

وأشار م. طارق القصبي رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة في الجلسة الحوارية التي أقيمتها مساء أمس الأول ديوانية البنوك السعودية بالخبر، إلى أن الاندماجات لن ينتج عنها احتكار قلة كما يعتقد البعض حيث بدأت بنوك إقليمية وعالمية، مثل بنك الخليج الدولي وبنك أبو ظبي الوطني وبنك عمان وبنك البحرين وغيرها العمل في السوق، وأخذ بعضها حصة خاصة في التمويل العقاري وتمويل الشركات، وتعمل ساما على تشجيع هذه البنوك على تقديم القروض الاستهلاكية المختلفة للأفراد، لافتاً إلى وجود انفتاح على بنوك عالمية كثيرة قائمة، منوهاً إلى أن السوق السعودية كبيرة الحجم وتستوعب المزيد من البنوك، ومن شأن دخول البنوك الأجنبية، أن يجعل البنوك السعودية التي تكونت بالاندماج أكثر استعداداً لتمويل مشروعات الرؤية الوطنية، ومهم في رأسملة تمويل مشروعات التخصيص فالملاءة المالية مهمة وإلا البديل سيكون الاتجاه صوب البنوك الأجنبية.

وأضاف أن المنافسة مع البنوك الأجنبية سيخلق الإبداع المطلوب لتحسين مستوى الخدمات البنكية ويرفع جودتها بشكل أكبر، لافتاً إلى أن الخدمات البنكية السعودية والرقمنة والأتمته تتفوق حتى على الخدمات المقدمة في بعض الدول الغربية المتقدمة.

ولفت إلى أن خدمات التوسع في رأسملة البنوك موجود، ولكن ليس على حساب التفرع وخدمات الأفراد مع وجود الصيرفة الرقمية لخدمة المستخدمين على مستوى المملكة، كاشفاً عن وجود تراخيص لبنوك خليجية وأجنبية تعمل في تمويل الشركات والعمل جارٍ من قبل الجهات ذات العلاقة للاستفادة منها في خدمات الأفراد.

وأفاد القصبي بأن كل البنوك تتعدى مستوى الملاءة المالية المطلوب محلياً والبالغ ١٤.٥% وبعضها تعدى ٢٥%، بينما المطلوب عالمياً بحسب بازل ١ هو ٨% وبازل ٢ المطلوب ١٠.٥%، لافتاً إلى أن البنوك ومن وراءها مؤسسة النقد تراقب دائماً مستوى السيولة، ولديها خطط طوارئ وتحوط.

أما بخصوص التمويل الخارجي للبنوك السعودية، فأشار القصبي إلى أنه يتعلق فقط بالتمويل التجاري والصناعي للسعوديين سواء كان تمويل صادرات أو شركات، إلا أنه توجد شركات سعودية تمويلية في الخارج تابعة للمصارف ومؤسسات التمويل السعودية تكون مسجلة في الخارج وتعامل معاملة الشركات الوطنية هناك وهذه تقدم خدمات بنكية مشابهة للشركات المحلية في تلك البلاد.

وأكد القصبي أن دراسة جدوى المشروع ضرورية ومصيرية، ولذلك لا بد أن تكون نصب عين طالب التمويل، لافتاً إلى أن برنامج كفالة يقدم ضمان للتمويل بنسبة ٨٠% للمشروع، وهو من الأعلى عالمياً، لافتاً إلى أن تخصيص دعم بمقدار ملياري ريال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يساهم في الحراك التنموي، إلا أن وسائل التمويل الأخرى، ومنها ما يقع ضمن المسؤولية الاجتماعية مهمة جداً في دعم التنمية الاقتصادية.

وأشار القصبي في رد على سؤال "الرياض"، بخصوص مساهمة البنوك في المحتوى الوطني، إلى أن البنوك هي أكبر موظف للسعوديين وتوسع دائماً لتحسين مستوى العاملين لديها من حيث القدرات والإمكانات، ودورها ريادي في توطين الصناعة والخدمات.

بدوره كشف طلعت حافظ، الأمين العام للجنة الاعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية، أن البنوك السعودية قدمت خلال الفترة الماضية تمويلات عقارية بمقدار ٢٣٠ مليار ريال ضمن ١٦ مبادرة لوزارة الاسكان، كما رفعت تمويلها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من ٢٠ مليون إلى ١.٦ مليار ريال، وهو حراك يدعم جهود الدولة، في رفع مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي. وبخصوص التعثر في السداد في القروض الاستهلاكية والتمويل العقاري لفت حافظ إلى أن التعثر في السداد يكون بعدم السداد لـ ٣ أشهر متوالية أو ٥ أشهر متقطعة، حيث يتم أخذ جانب ضبط النفس إلى أبعد الحدود، ويطلب من المقترض تقديم خطة للسداد، إلا أن البعض يغلق كل وسائل التواصل معه، ولا يكون أمام البنك إلا اتخاذ الإجراء الذي يعيد الحق.

وقال لم نر مؤشراً خطيراً في التعثر بالسداد بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية، مرجعاً ذلك لإجراءات الدولة منها إيقاف الخدمات والمنع من السفر وأصبح هناك حذر من التعثر في السداد بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية والشخصية من قبل الأفراد، بل إن نسبة التعثر لدينا قليلة جداً مقارنة بالدول القريبة، لا سيما وأن نسبة الاستقطاع قليلة في البنوك السعودية مقارنة بالبنوك الأخرى إقليمياً وخليجياً وعربياً حيث تصل بعضها إلى استقطاع ٥٠% من الراتب، نافية وجود اندماجات جديدة بين البنوك السعودية تلوح في الأفق إلا بين بنكي الرياض والأهلي إن تمت، وهي في مرحلة الدراسة، مبيناً أن الشيكات المرتجعة كانت ١٤ مليارات قبل سنوات وبعد تدخل الدولة بغرض قوانين وعقوبات انخفضت إلى ١٠٠ مليون ريال.